

تقد الوجه النحوي عبر حقيقة المعنى في كتاب
سيبويه

-الحمل على المعنى أنموذجاً -

Criticizing the Syntactic Angles through the Veracity
of Meaning in Sibawaih
(Content Consideration as a Nonpareil)

أ.د.رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي

Prof.Dr.Raja Aajeel Ajeel Ibrahim Hasnawi

الباحث : ميثم عبدالسادة شبلاوي الجليحاوي

Researcher : Maitham Abdel -Sada Shiblawi Al
-Jelahawi

نقد الوجه النحوي عبر حقيقة المعنى في كتاب سيبويه
-الحمل على المعنى أنموذجًا -

Criticizing the Syntactic Angles through the
Veracity of Meaning in Sibawaih
(Content Consideration as a Nonpareil)

أ.د.رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية
Prof.Dr.Raja Aajeel Ajeel Ibrahim Hasnawi
University of Karbala /Faculty of Education for
Human Sciences/Department of Arabic Language

الباحث : ميثم عبدالسادة شبلاوي الجليحاي
(دكتوراه لغة عربية من كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء)

Researcher : Maitham Abdel –Sada Shiblawi Al
-Jelahawi
(Ph D in Arabic Language from the Faculty of
Education for Human SCIENCES'Karbala University)

uhoudalaqyly@yahoo.com

Nvdgng@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/١/١٤

تاريخ القبول: ٢٠١٩/٣/٦

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث:

يتضمن البحث الموسوم بـ(نقد الوجه النحوي عبر حقيقة المعنى في كتاب سيبويه - الحمل على المعنى أنموذجاً-) محورين أساسيين: الأول: يتعلق بنقد الوجه النحوي في كتاب سيبويه ، والآخر: يختص بمعيار مهم اعتمده سيبويه في ذلك النقد ألا وهو (المعنى)، فقد أطلق سيبويه في كتابه عشرات؛ بل مئات النقود النحوية التي فيها القبول أو الرفض لهذا الوجه النحوي أو ذاك وهو يركز في كل ذلك على أصول وأسس ومعايير عديدة ، من تلك الأسس والمعايير معيار (المعنى) الذي ينصبُّ عليه البحث هنا تاركاً الأصول والأسس الأخرى إلى مواطن أخرى، فقد عوّل سيبويه تعويلاً كبيراً جداً في كتابه على هذه الحقيقة ويبرز ذلك وينجلي بظاهرة مهمة من ظواهر اللغة العربية وهي ظاهرة (الحمل على المعنى) واللجوء إلى التأويل فيها لمخالفة اللفظ المعنى أو التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي إذ إنه من المعلوم أن التأويل يُستعمل إذا عُدلَ بالشيء عن الموضع الذي يستحقه فهو يهدف إلى ضبط اللغة بإعادة ما خرج عن الأصل إلى الأصل للحفاظ على القاعدة، وقد جعل سيبويه لذلك حدوداً وضبطها بضابطة السماع .

Abstract

The Current research study, Criticizing the Syntactic Angles through the Veracity of Meaning in Sibawaih , Content Consideration as a Nonpareil , consists of two main axes The first is related to the syntactic angles in the book of Sibawaih, the second is concerned with an important criterion adopted by him in the criticism orbit , that is , the content as found in his products in which there is recourse to the meaning of the text itself . So Sibawaih relies very heavily on a fact in his book as an important phenomenon in the Arabic language that the interpretation is the last resort to go beyond the structure and constituents of the text. Put it in a nutshell, interpretation is employed to modify or rectify what derails from its proper to attribute the language to its originality : he lays specific limits to dominate language by hearing , acoustics .

تمهيد

تُعَدُّ ثنائية (اللفظ والمعنى) أو (المبنى والمعنى) أو (المنطوق والمفهوم) من الثنائيات التي شغلت بال كثير من النحويين، وأخذت حيزاً كبيراً في دراساتهم ومؤلفاتهم وسيطرت على تحليلاتهم وتفسيراتهم وهم يتناولون قوانين الفكر ضمن منطق العربية ولعل في قول الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ما يكشف عن ذلك يقول: ((إن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرّفاتهما في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني))^(١). فاللغة ما هي إلا معنى موضوع في صوت^(٢) ولا يمكن تصور لغة من دون معنى كما لا تقوم أية دراسة لغوية في كل لغة إلا عبر المعنى وتعدده الناتج من أشكال التعبير واختلافاتها^(٣).

وحيث نعمل النظر في كتاب سيبويه نرى بوضوح مدى اهتمامه وعنايته الكبيرة في هذا الجانب وهو يقسم الكلام إلى مستقيم حسن ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ومحال ومحال كذب، وهو تقسيم يرفض فيه سيبويه وجوهاً ويقبل أخرى بناء على معيار المعنى والتركيب^(٤) يقول ابن جنّي: ((فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها))^(٥) فالتعويل على المعنى صار عنده وعند النحويين الخالفين ((ملحظاً ثابتاً ينفذون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص))^(٦) فهو لا يفصل التركيب عن المعنى بل يرى ضرورة اتساق المكوّن التركيبي الشكلي والمكوّن الدلالي بما يجسد نظرية نحوية

متكاملة مكوّناتها علاقات نحوية ومعنوية^(٧) ويمكن قراءة ذلك عبر (ظاهرة الحمل على المعنى) واللجوء إلى التأويل * فيها لمخالفة اللفظ أو التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي فهم يستعملون التأويل: ((إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقّه))^(٨) من حيث إن وظيفته هي ((المواءمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه))^(٩) فهو بذلك يهدف إلى ضبط اللغة بإعادة ما خرج عن الأصل إلى الأصل للحفاظ على القاعدة ولتحقيق أهداف ثلاثة:

-الأول: التخريج لما جاء من كلام العرب في عصور الاحتجاج على خلاف القياس.

-الثاني: التطابق بين ظاهر الكلام والأصول الضابطة له على أساس الأصل والفرع في ظل النظام النحوي والحدث اللغوي الذي يُبيح خروجاً عن تلك الأصول والتصرف في النظام اللغوي الأصلي في سياقات معينة.

-الثالث: لإيضاح المعنى فقد لا يتضح في النص إلا بوجه من وجوه التأويل^(١٠) حيث إن ((تفسير الكلام على ظاهره فقط، قد يؤدي إلى فساده وعدم إفادته، وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة. وليس هذا التقدير ضرباً من الخيال أو التخرص ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي يرد إليها التعبير المنطوق))^(١١) كقوله تعالى: ((وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاء إنه عليّ حكيم))^(١٢)، يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله عز وجل: "وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاء"، فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: "إلا وحياً أو من وراء حجاب" كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يُرسل فعلاً لا يجرى على إلا، فأجرى على أن

هذه، كأنه قال: إِلَّا أَنْ يُوحَىٰ أَوْ يُرْسَلَ؛ لأنه لو قال: إِلَّا وَحِيًّا وَإِلَّا إِنْ يُرْسَلُ كَانَ حسناً، وكان أَنْ يُرْسَلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على أَنْ، إذ لم يجوز أن يقولوا: أَوْ إِلَّا يُرْسَلُ، فكأنه قال: إِلَّا وَحِيًّا أَوْ أَنْ يُرْسَلُ))^(١٣) وبذلك يؤوّل النحويون النصب في الفعل (يرسل) بـ (أَنْ) المحذوفة دل عليها العطف على المصدر (وحيًّا) فصار الفعل المعطوف (يرسل) في معنى المصدر على تقدير حرف السبب (أَنْ) فالمعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بوحي أو سماع من وراء حجاب أو إرسال رسول ولم يجوز العطف عليه دون تقدير*؛ لمنع عطف الفعل على الاسم الجامد ولا يصح عطفه على (أَنْ يُكَلِّمَهُ) لفساده معنيًّا؛ إذ يصير المعنى: ما كان لبشر أن يرسل الله رسولاً؛ فيلزم منه نفي الرسالة ونفي المرسل إليهم وهو غير صحيح لوقوعه فلزم التقدير ليصح اللفظ والمعنى.

وللتأويل صور منها (الحمل على المعنى) وهو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمَل على ذلك المعنى أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ^(١٤) وقيل إنه: ((تخريج الشيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه غير ظاهر في لفظه))^(١٥) وتعدُّ هذه الظاهرة من ((أسدٍّ وأدمث مذهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنانَ الكلام فيأخذه إليه، ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه))^(١٦).

وللحمل على المعنى موارد في كتاب سيبويه عَوَّل عليها في نقوده؛ وظاهرة الحمل على المعنى في العربية كبيرة جداً ويُقتصرُ فيها على السماع^(١٧) يقول ابن جني: ((اعلم أن هذا الشَّرْحَ عَوَّرَ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً))^(١٨) ويذكر لنا ابن جني رواية تظهر إدراك العرب لهذه الظاهرة ولجوء النحويين إلى التعليل لها فقد: ((حَكَى الأصمعي عن أبي

عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أفترأك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً، يعلّل هذا الموضوع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يحتاجوا هم) مثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وَأَمِّهِ))^(١٩).

وَمِنْ أَضْرِبِهِ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ:

١- التذكير والتأنيث:

يعد التذكير الأصل في اللغة العربية، والتأنيث فرع عليه يقول سيبويه: ((لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ بعدد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل))^(٢٠) فلما كان المؤنث فرعاً على المذكر احتاج إلى علامة إذ إن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات بدليل أنك تقول في المذكر (قائم)، فإذا أردت التأنيث قلت: (قائمة) فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة^(٢١) ويعد التأنيث من مختصات الأسماء فلا تأنيث في الأفعال وإنما التأنيث للفاعل وليس للفعل حتى لو لحقت به علامة تأنيث؛ ((لأن الفعل لم يكن في القياس تأنيثه؛ ألا تراه مفيداً للمصدر الدالّ على الجنس، والجنس أسبق شيء إلى التذكير، وإنما دخل علم التأنيث في نحو: قامت هند، وانطلقت جمل لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز: قامت زيد، وانطلقت جعفر^(٢٢)).))

والمؤنث في العربية نوعان من حيث الحقيقة والمجاز:

- مؤنث حقيقي: وهو ما قابله مذكر كامرأة وناقاة ونحوهما.

- مؤنث مجازي: وهو ما لا يقابله مذكر وهو يشمل غير الإنسان والحيوان

كشجرة ودار ونحوهما.

وأما المؤنث من حيث إلحاق العلامة وعدمها فنوعان أيضاً:

- مؤنث لفظي: وهو ما لحقته علامة تأنيث حتى لو دل على مذكر مثل: حمزة، صحراء، سلمى.

- مؤنث معنوي: وهو ما لم تلحقه علامة تأنيث ولكنه دال على المؤنث ومُستعمل له مثل: هند، عين، بئر، مريم. (٢٣).

ويورد سيبويه قول العرب:

((ذهبْتُ بعضُ أصابعه، وإنما أنتُ البعضُ لأنه أضافه إلى مؤنثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبْتُ عبدُ أمك لم يحسن)) (٢٤).

يذكر سيبويه في النص تأنيث لفظة (بعض) وهي من الألفاظ الدالة على المذكر (٢٥) اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث (أصابع) وهذا الاكتساب مرتين بشرط أن يكون المضاف إليه من المضاف فتأنيثه لم يكن حسناً أي لم يجوز لو لم يتحقق هذا الشرط؛ لأنه رديء وتركيبه غير مقبول مثل: ذهبْتُ عبدُ أمك؛ فالعبد ليس من الأم فلا هو بعضها ولا منها ولا مشتمل عليها فالتأنيث غير صحيح وغير حسن.

ويوضح سيبويه في نص آخر حقيقة هذا القيد فيقول: ((فإن قلت: مَنْ صَرَبْتُ عبدُ أمك، أو هذه عبدُ زَيْنَبٍ لم يجوز، لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تُلْفِظَ بها و أنت تريد العبد)) (٢٦) فلا يجوز أن يقال: صَرَبْتُ أمك، والمراد: ضربَ عبدُ أمك؛ حيث إن المضاف ليس بعض المضاف إليه وبذلك لا يمكن الاستغناء عنه بالمضاف إليه أي بمعنى لا يصح حذفه إذ إن حذفه يؤثر في المعنى.

٢- الإفراد والتثنية والجمع:

في العربية يُجْمَلُ (المفرد) على المثني وعلى الجمع، ويحمل (المثنى) على المفرد وعلى

الجمع، ويحمل (الجمع) على المفرد وعلى المثني؛ فمتى ما كان المعنى سليماً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض أمكن حينئذ الحمل عليه.

أ- المفرد بمعنى المثني:

يقول سيبويه: ((هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذَّين، وإذا عنيت جمعاً كصلة الَّذِينَ فمن ذلك قوله عز وجل: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ" (٢٧). ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ وَأَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمَّكَ، أَلْحَقَ تَاءَ التَّانِيثِ لِمَا عَنَى مُؤَنَّثًا كَمَا قَالَ: يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ حِينَ عَنَى جَمِيعًا. وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: "وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ" (٢٨)، فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً. فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع. قال الشاعر حين عنى الاثنين، وهو الفرزدق (٢٩)

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّبُ يَصْطَحِبَانِ)) (٣٠)

فسيبويه ينقد حمل (مَنْ) على معنى المثني عبر استشهاده بالقرآن الكريم ويزعم شيخه (الخليل) تأكيداً لما هو مستعمل عند العرب من حمل المفرد على معنى المثني، وفي هذا تأكيد قبول مثل هذا الاستعمال لأن سيبويه يقول: ((... ولكن العباد إنما كلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون (٣١).))

ب- المفرد بمعنى الجمع:

حَمَلُ الْمَفْرَدِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ مَقْتَصِرٌ عَلَى مَا سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ شِعْرًا لَا نَشْرًا وَهُوَ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ إِذْ قَالَ: ((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ. وَقَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ:))

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ (٣٢)

وقال:

لا تُنكروا القتل وقد سُيِّنا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا ((٣٣)) (٣٤)

فقول سيبويه وهو يستشهد بقول علقمة يعني أن الشاعر حمل المفرد على معنى الجمع حينما قال: (وأما جلدها فصليب) ومراده (جلودها)، وحينما قال: (في حلقكم عظم) ومراده (في حلوقكم)، وهو أمر غير مستنكر يؤيده المعنى ويتقبله كما يبين سيبويه إلا أنه خاص بالشعر لا يصح القياس عليه فلا يستعمل منه في الكلام.

ج - المثني بمعنى المفرد:

في ذلك يقول سيبويه:

((وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فإتما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانها اللذين نشير لك إليهما. وكأنهم قالوا إذا قلنا أتت أبانين، فإتما نعى هذين الجبلين بأعيانها اللذين نشير لك إليهما. ألا ترى أنهم لم يقولوا: امرؤ بأبان كذا وأبان كذا، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسماً لهما يُعرفان به بأعيانها. وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول، فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والحُصْب والقَحْط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء)) (٣٥).

علل سيبويه في نصه سبب مجيء المثني بمعنى المفرد في الأماكن والبقاع، بقوله: ((من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول...)) فنقَى حصول ذلك في الأناسي والدواب، ونفيه بالأداة (ليس) هو نقد وإبطال لما جاء من حمل مثني على معنى مفرد في الأناسي والدواب، وهو أسلوب من أساليب نقده.

ويوضح المُبرِّد لنا علة حمل المثني على معنى المفرد في الأماكن والجبال والبقاع

بقوله: ((وجاز هذا في الأماكن لأنك تُومئ إليها إيماءً واحداً. ولأنَّ كلَّ واحد منهما لا يفارق صاحبه، ولا يكون مثلاً هذا الأناسيَّ. لأنَّ الواحد يفارق صاحبه. فتُخبر عنه على حياله ويزول ويتصرّف)).^(٣٦)

د- المثني بمعنى الجمع:

ومن موارده حمله المثني على معنى الجمع فقد وضع له سيبويه باباً قائلاً فيه: (هذا باب ما لُفِظَ به ممّا هو مثني) فيقول: ((وكذلك الحَلْمُ، والبُسْرُ، والتَّمْرُ، إلّا أن تقول: عَقْلَانِ وبُسْرَانِ وتَمْرَانِ، أى ضَرْبانِ مختلفانِ، وقالوا: إِبْلَانٍ؛ لأنه اسم لم يكسّر عليه، وإمّا يريدون قَطِيعَيْنِ، وذلك يَعْنُونَ، وقالوا: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانٍ جعلوهما بمنزلة ذا. وإمّا تَسْمَعُ ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك لأنهم يقولون لِقَاحٍ واحدةً، كقولك: قِطْعَةٌ واحدة. وهو في إِبِلٍ أقوى؛ لأنه لم يكسّر عليه شيء)).^(٣٧)

ذكر سيبويه مجموعة من الألفاظ تدل على الجمع التي هي: (الحلم، البسر، التمر، إبل، عقل، لقاح) فهذه الألفاظ وما شابهها من جموع التكسير وأسماء الجمع عند تشبيتها تعني صنفين وضرابين مختلفين ويعني بعضها جماعتين وفرقتين مختلفتين، إذ إن كل واحد منهما هو بالحقيقة عبارة عن جمع وتحتة أفراد كثيرون فهي محمولة على معنى الجمع لا المثني وإن كان ظاهرها التثنية بعلامة التثنية إلا أن معناها الجمع فمثلاً لفظة (إبلان) هي مثني (إبل) و (إبل) جمع لا مفرد له من لفظه فعبر عنه سيبويه بقوله: "اسم لم يكسّر عليه" فهم يريدون بإبلين قَطِيعَيْنِ، وقالوا: "لقاحان سَوْدَاوَانٍ" وجعلوها بمنزلة (إبلين) أيضاً لأنهم يقولون: "لقاح واحدة" ولكن القوة عند سيبويه في (إبل) أكثر من غيره من الألفاظ وسبب ذلك أنه لم يكسر عليه^(٣٨). فمصطلح (أقوى) يَسْتَبِينُ منه نقد سيبويه وتوجيهه لهذا الصنف من الحمل مرتكناً في ذلك إلى عماد أصيل يتمثل بالمعنى والاستعمال العربي البليغ.

هـ - الجمع بمعنى المفرد:

يورد سيبويه أمثلة لهذا النمط من الحمل على المعنى بصيغ جمع التكسير فيقول: ((وَأَمَّا أَفْعَالٌ فَقَدْ يَقَعُ لِلوَاحِدِ، مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الْإِنْعَامُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: "سُقِّيَكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ" ^(٣٩). وقال أبو الخطاب: سمعتُ العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكْيَاشٌ، ويقال: سُدوسٌ لضرب من الثياب، كما تقول: جُدورٌ، ولم يكسّر عليه شيءٌ كالجلوس والقعود)) ^(٤٠)

لم يطابق القرآن الكريم بين صيغة (أفعال) التي هي صيغة جمع عند العرب من صيغ القلة في جمع التكسير والضمير العائد إليها إذ لم يقل (بُطونها)؛ بل قال (بُطونه): ((لأنه ذهب به إلى النعم والنعم ذكر. وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدتها لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع)) ^(٤١) ثم نقل سيبويه عن أبي الخطاب أن العرب تقول: هذا ثوبٌ أكْيَاشٌ؛ فهذا يعني كما يقول ابن جني وصف الواحد بالجمع. ^(٤٢)

ويبرز النقد في هذا النص بقبول سيبويه لهذا النمط من الحمل وذلك بالارتكان إلى وجوده في القرآن الكريم وفي لغة العرب بتأكيد من شيخه (أبي الخطاب).

و - الجمع بمعنى المثني:

تأتي صيغة الجمع بمعنى المثني بطريقة الحمل على المعنى فمن ذلك ما ذكره سيبويه شرط ((أن يكونان الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه. وذلك قولك: ما أحسن رءوسهما، وأحسن عواليهما. وقال عز وجل: "إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا" ^(٤٣)، "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" ^(٤٤)، فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُثْنِيِّ الَّذِي هُوَ شَيْءٌ عَلَى حِدَةٍ وَبَيْنَ ذَا. وقال الخليل: نظيره قولك: فَعَلْنَا وَأَنْتَمَا اثْنَانِ، فَتَكَلَّمْ بِهِ كَمَا تَكَلَّمْ بِهِ وَأَنْتَمَ ثَلَاثَةٌ. وقد قالت العرب في الشئيين اللذين كل واحد

منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعضُ شيءٍ كما قالوا في ذاك؛ لأنَّ التثنية جمعٌ، فقالوا كما قالوا: فَعَلْنَا. وزعم يونس أنهم يقولون: صَعَّ رِحَالَهُمَا وَغَلَمَاتَهُمَا، وإنما هما اثنتان (٤٥).))

إن الوجه الأكثر من كلام العرب في الألفاظ الدالة على ما يكون في البدن منه واحد فقط وقد ضُمَّ إلى مثله من بدن آخر أن يُجْمَع كما جُمِعَ في الآية المباركة التي استشهد بها سيبويه: ((إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما)) ويجوز تثنيته وتوحيده، فأما جمعه فلأنَّ التثنية جمع حيث إنَّ أحدهما قد جُمِعَ مع الآخر وضمَّ إليه ويستوي لفظ المثني والجمع للمتكلم؛ لأنه يقول: نحن فعلنا كذا، إن كانوا اثنتين أو جماعة فحن للثنتين والجماعة والنون والألف للثنتين والجماعة، ويرى البصريون أنها اختير الجمع في ذلك فرقا بين ما كان في البدن منه واحد إذا ضُمَّ إلى مثله من بدن آخر، وبين ما كان في البدن منه اثنتان إذا ضُمَّ أحدهما إلى مثله من بدن آخر مثل: "فَطَعْتُ أَنْفَ الزَّيْدَيْنِ" وهو أنف من هذا وأنف من ذلك، ويرى الفراء أنه إنما جمعوا ذلك لأن الأعضاء أكثرها اثنتان كالعينين واليدين وغيرهما فإذا كان في البدن منه واحد أُقِيمَ مقام الاثنين فإذا حصل ضمه إلى الآخر صارا كأنهما أربعة فجمعا لذلك. وأما قوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما" فجمِعَ وفي البدن منه اثنتان؛ لأنَّ القصد إلى أيانها واليمين واحدة (٤٦).

ويراءى للباحث أن استحسان سيبويه لهذا النمط من الحمل على المعنى مَنْشُؤُهُ من وروده في القرآن الكريم ولغة العرب الفصيحة مؤثقا ذلك بنقلِي شيخِي (الخليل، ويونس) وتأکید ذلك منها له وعدم تنكرهما لهذا الاستعمال البليغ شرط أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، ومن ثم عَصَّدَ ذلك سيبويه في موضع آخر من كتابه وهو ينقل عن شيخِي أيضاً هذا الاستعمال فيقول: ((وسألت

الخليل رحمه الله عن: ما أَحْسَنَ وجوهها؟ فقال: لأنَّ الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحنُ فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شئ... وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء. زعم يونس أن روبة كان يقول: ما أَحْسَنَ رأسيهما))^(٤٧).

٣- العطف على المعنى (التَّوَهُّمُ والغَلَطُ) :

أثارت مسألة التوهم والغلط جدلاً واسعاً عند النحويين من جهة الاختلاف في مفهومها ومدلولها وقبولها، والكتاب لم يَحُلْ من ذكرها إذ قال سيبويه: ((واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائئاً^(٤٨) على ما ذكرتُ لك^(٤٩))).

ونقل في موضع آخر زعم شيخه أبي الخطاب: ((أنَّ ناساً من العرب يقولون: ادعُه من دعوتٍ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنَّه لا يلتقى ساكنان، كما قالوا: ردِّ يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا لي أنني لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائئاً))^(٥٠).

فالتوهم هو: ((تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود))^(٥١) أو هو: ((تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه))^(٥٢) وهذا يعني توهم عامل في لفظٍ فيُعطف عليه مع ملاحظة ذلك المعنى وهو توهم كون اللفظ في المعنى أو الموضع أو المحل مشغولاً بهذا العامل فعطف ملاحظاً له وهذا خلاف العطف على المحل نحو قولهم: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً" فإن العامل موجود ولكن أثره مُنتفٍ في ظاهر

اللفظ مع بقاء المعمول مشغول المحل به (٥٣).

وقد ذكر سيبويه ثلاثة مصطلحات حصل اضطراب في فهمها عند كثير من النحويين وهي: (الخطأ - الغلط - التوهم) علماً أن سيبويه استعملها بما: ((يثبت دقته في استخدام مصطلحات بمعانٍ محددة وحدود واضحة بينها ويُظهر أن توسعه في معايير التصنيفية واجتهاده في تطبيقها حيثما أمكن لا يعنيان أنه يتصرف في كلام العرب قبولاً ورداً، بل هما كالجُزء العضوي ضمن إطار "النظرية النحوية" التي لا تكتفي بالعرض، بل تطمح إلى التحليل)) (٥٤).

والكلام الوارد عن العرب مخالفاً للقياس لا يصفه سيبويه بالخطأ بل بالشاذ إذا كان ضمن النثر، وبالضرورة إذا كان ضمن الشعر، ويستعمل سيبويه مصطلح (الخطأ) إما في إطار النظرية النحوية إذ يصف به بعض الآراء النحوية التي تفسر كلام العرب المستعمل أو المقيس عليه، أو يصف به بعض الصيغ والتراكيب التي يصنعها النحويون دون أن تردّ على ألسنة العرب وإنما وضعوها ليمتحنوا بها قواعدهم التي أقاموها من استقرار كلام العرب كما يحاولون من خلالها تقريب القاعدة وتأكيد صحة قياسهم، أو في إطار التفريق بين لغة الشعر ولغة النثر فيبين أن هذا الوجه جائز في الشعر وهو خطأ في النثر لا تستعمله العرب.

أمّا الغلط والتوهم فسيبويه لا يقصد بهما وصف كلام العرب؛ بل تفسيره وبيان وجهه الذي صدر عنه، وهذان المصطلحان يُطلقان في الدرس النحوي ويراد بهما ما جاء من كلام العرب على غير بابه حملاً على باب آخر لملاحظة معنى فيه وهو من سنن العرب في كلامها كما اتضح، وستلمسه في نصوص سيبويه إذ يصف بالغلط بيتاً شعرياً أو آية قرآنية أو غيرهما فيُخرّجه على التوهم مما يدلّ على أن الغلط والتوهم عنده يجريان مجرى واحداً كما أنه يفسر الغلط بالتوهم صراحة حينما يقول:

((فَأَمَّا قَوْلُهُمْ مَصَائِبُ فَإِنَّهُ غَلَطٌ مِنْهُمْ وَذَلِكَ أَتَتْهُمُ تَوْهَمُوا أَنَّ مُصِيبَةً فَعِيلَةٌ وَإِنَّمَا هِيَ مُفْعِلَةٌ وَقَدْ قَالُوا مَصَاوِبٌ^(٥٥)))

فيتبين أن الغلط محمول عنده على التوهم وحينما نتأمل كتابه ندرك بما لا يقبل الشك أن التوهم عنده ليس معناه الخروج عن سنن العرب وطرائقهم وإنما هو من السنن ومسموع ممن تُؤخذ اللغة عنهم، وهذا يؤكد أن الغلط والتوهم مصطلحان يُطلقان ويراد بهما تفسير كلام العرب وبيان وجهه في إطار نظرية النحو العربي لا إثبات الغلط والخطأ عليهم^(٥٦)

ويود الباحث الإشارة هنا إلى مسألة مهمة تخص العطف فهو نوعان: عطف على الموضع، وعطف على التوهم، وهذا أوقع كثيراً من النحويين في إشكال كبير؛ فحقيقة الأمر أن الفارق بينهما هو أن العطف على الموضع يكون العامل معه موجوداً لكن أثره مفقود، وأما العطف على التوهم فيكون العامل فيه مفقوداً وأثره موجوداً، ولإيضاح ذلك نقول: في قولنا: "إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ" على الرغم من أن (زيدٌ) معطوف على الكاف التي هي ضمير في محل نصب إلا أنه رُفِعَ عطفاً على المعنى (عطف على التوهم)، وعامل الرفع مفقود ولكن الأثر (الرفع) موجود بتخييل عدم وجود (إن) الناصبة والعطف على الموقع أو المحل وهو (الابتداء)، وكذلك قولنا: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً" ف (قاعداً) هو معطوف على مجرور إلا أنه نُصِبَ عطفاً على المعنى (عطف على التوهم) وعامل النصب مفقود ولكن الأثر (النصب) موجود بتخييل عدم وجود (الباء) الجارة العاملة والعطف على الموقع أو المحل.

أما العطف على الموضع فعامله موجود ولكن أثره مفقود مثاله قوله تعالى: ((مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ))^(٥٧) حيث تُقرأ بجزم الفعل (يَذَرُهُمْ) عطفاً على موضع (فلا هادي له) المجزوم، فالجزم موجود ولكن المجزوم غائب وهو الفعل

المضارع الذي حَلَّتْ محلّه جملة (فلا هادي له) ^(٥٨) وليبان الفارق بين العطف على التوهم والعطف على الموضع يورد الباحث الآية الكريمة التي علقَ عليها الخليل وسيبويه وهي قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ^(٥٩)

فالعطف في الآية عطف توهم فكأنه تَوَهَّمَ إسقاط الفاء بعد الطلب بالتمني؛ وَعَدَّ الفعلَ (أَصَّدَّقَ) مجزوماً كونه وَقَعَ جواباً للطلب؛ فصار (أَكُنْ) معطوفاً على مجزوم محمولاً على المعنى توهماً وغلطاً، وهذا ما يراه سيبويه وشيخه (الخليل) إذ يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله عز وجل: "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ" فقال: هذا كقول زهير:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَىٰ وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا
فَإِنَّمَا جَرَّوْا هَذَا، لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبَاءُ، فَجَاءُوا بِالثَّانِي وَكَأَنَّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا فِي
الْأَوَّلِ الْبَاءَ، فَكَذَلِكَ هَذَا لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهُ قَدْ يَكُونُ جَزْمًا وَلَا فَاءَ فِيهِ تَكَلَّمُوا
بِالثَّانِي، وَكَأَنَّهُمْ قَدْ جَزَمُوا قَبْلَهُ، فَعَلِيَ هَذَا تَوَهَّمُوا هَذَا)) ^(٦٠).

يرى السيرافي في الآية أن الأصل في الجواب أن يكون بغير فاء، والذي يَقْرَأُ (وأكون) يعطفه على ما بعد الفاء، والذي في كتاب الله عز وجل مستحسن جيد إذ حُمِلَتْ على الموضع مما لا يُتَّجَّح فيه إلى تغيير لفظ العامل فهو أحسن مما يُتَّجَّح فيه إلى تغيير لفظه فإذا ما عطفنا (أَكُنْ) على موضع الفاء لم تُغَيَّرْ (لولا أخرتني) عن لفظها ^(٦١).

ولعل من النصوص الكاشفة اعتماده الحمل على المعنى بطريقة العطف على التوهم معياراً نقدياً نصّه الذي يُعَلَّلُ فيه بالجودة لحمل المعنى على التمني فيقول: ((وتقول: وَدَّ لَوْ تَأْتِيهِ فَتَحَدَّثَهُ. والرفعُ جيّدٌ على معنى التمني. ومثله قوله عز وجل:

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾^(٦٢) وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: "وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ"^(٦٣) هذه القراءة مبنية على توهم النطق بـ (أَنْ) النَّاصِبَةَ للفعل المضارع فكأنه توهم معنى: "وَدُّوا أَنْ تَدْهِنُوا فَيُدْهِنُوا" فعطف على هذا المعنى فنصب، فهو إذن توهم دخول حرف النَّصْبِ، وهذا في الحقيقة لا يحصل إلا على جعل (لو) مصدرية بمعنى (أَنْ).

والمشهور قراءة الرفع بثبوت النون وفيها وجهان: أحدهما أنه عطف على (تدهن) فيكون داخلاً في حيز (لو)، والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمراً أي: فهم يدهنون^(٦٤) قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((فإن قلت: لم رفع (فَيُدْهِنُونَ) ولم ينصب بإضمار (أَنْ) وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر: وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: فهم يدهنون، كقوله تعالى ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾^(٦٥) على معنى: ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذٍ. أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون؛ لطمعهم في إدهانك))^(٦٦).

وفي نصبه وجهان والنصب موجود في بعض المصاحف: أحدهما: أنه عطف على التوهم كأنه توهم النطق بـ (أَنْ) فنصب الفعل على هذا التوهم وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية (لو)، والثاني: أنه نصب على جواب التمني المفهوم من الفعل (وَدَّ) والظاهر أن جواب (لو) محذوف تقديره (لَسُرُّوا بذلك) كما أن مفعول الفعل (ود) محذوف أيضاً تقديره (إدهانك) أي: وَدُّوا إدهانك^(٦٧) وهذا ما أكده ابن هشام حيث يبين أن النصب كان على جواب الفعل (ودوا) إذ تَصَمَّنَ معنى التمني وهو (ليت)^(٦٨).

ويبني سيبويه نقده على معنى التمني الحاصل من وجه الرفع وهي القراءة المشهورة مع عدم إنكاره الوجه الآخر الذي نقله (هارون) كونه حملاً على المعنى

بطريقة العطف على التوهم ويمكن للباحث أن يصطلح على هذا الضرب من النقد في الكتاب مصطلح (النقد المزدوج) وهو يعني ببساطة: أن يكون النقد قائماً على أمرين يختلف أحدهما عن الآخر قبولاً ورفضاً أو قوة وضعفاً فيكون مقبولاً من جهة ومرفوضاً من جهة أخرى.

ويضيف الباحث مورداً آخر وهو قول سيبويه: ((وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيد وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار؛ لأنه ليس في العربية شيء، يَعْمَلُ في حرف فيمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتضميرُ له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيد وعمراً، كأنه قال: وَيَضْرِبُ عمراً، أو ضاربُ عمراً. ومما جاء على المعنى قول جرير:

جِنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِم أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ (٦٩).
وقال كعبُ بن جَعِيلٍ التَّغْلِبِيُّ (٧٠):

أَعْنَى بِخَوَّارِ الْعِنَانِ نَحَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدْحَجِ أَحْرَدًا
وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدًا

فحملة على المعنى، كأنه قال: وَأَعْطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ، وقال:

هاتِ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ وَالنَّصْبُ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى وَأَحْسَنُ، لِأَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْجَرَ عَلَى الْحَرْفِ النَّاصِبِ وَلَمْ تَحْجِ هَهُنَا إِلَّا بِأَصْلِهِ الْجَرُّ وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ. وهو على ذلك عربيٌّ جيدٌ والجرُّ أجودٌ)) (٧١) حيث عطفَ المنصوب على المجرور كأنه قال: ناولني خَوَّارَ الْعِنَانِ وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ، ويبيِّن النص أن هناك وجهين في قوله: "هذا ضاربُ زيد وعمرو" هما العطف والإشراك وال نصب على المعنى وتوهم إضمار ناصب.

ويقوم سيبويه الأحكام التركيبية في مثل قولنا: "هذا ضاربُ زيد وعمراً" فيثبت

له حكم النصب بقوة وحُسن واستحسان بخلاف تركيب: "جِئْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ" أو "مِثْلُ أُسْرَةٍ" و "أَعْنِي بِخَوَارِ الْعِنَانِ" و "أَبْيَضُ مِصْقُولِ السَّطَامِ"؛ إذ إن "ضارب زيد" أصله: "ضارب زيدا" و "جِئْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ" أصله الجر؛ وذلك بسبب الياء فيكون النصب فيما أصله النصب أقوى من النصب فيما أصله الجر وهو: جِئْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ.

وهذا يفسر قوله: "ولم تدخله على ناصب ولا رافع". يعني حرف الجر لم يكن ناصباً ولا رافعاً كما كان اسم الفاعل قبل أن يضاف (٧٢).

ومن الحمل على المعنى وهو يعطف مرفوعاً على منصوب ما ذكره عن ((قول كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ (٧٣):

فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ	تَجَافَى بِهَا زَوْراً نَبِيلاً وَكَلَكُلٌ
وَمَفْخَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا	وَمَمْتَنَى نَوَاجِحٍ لَمْ يُجْنِهَنَّ مَفْصَلٌ
وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرْتَهُنَّ بَعْدَمَا	مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ

كَأَنَّهُ قَالَ: وَتَمَّ سُمُرٌ ظِمَاءً. وَقَالَ: (٧٤)

بَادَتْ وَعَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى	إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرَهِنَّ هَبَاءً
وَمُشَجَّجٌ أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ	فَبَدَا وَعَيْرَ سَارَهُ الْمَعْرَاءُ

لأنَّ قوله: "إِلَّا رَوَاكِدَ" هي في معنى الحديث: بها رَوَاكِدُ، فحمله على شيء لو كان عليه الأوَّل لم ينقض الحديث. والجرُّ في هذا أقوى، يعني هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً بالنصب. وقد فعل لأنه اسمٌ، وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه. والنصبُ في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، كلُّها طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْجَارِ وَبَيْنَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ، فَكَذَلِكَ صَارَ هَذَا أَقْوَى)) (٧٥).

لم يعطف الشاعر (سُمْرٌ ظِئَاءٌ) على (مُنَاخٍ مَطِيَّةٍ) وما بعدها؛ وذلك لأنه رفع فقال: وثم سُمْرٌ ظِئَاءٌ ((حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى، عَلِمَ أَنَّ بِالْمَنْزِلِ الَّذِي وَصَفَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ كَذَا وَكَذَا وَسُمْرٌ ظِئَاءٌ))^(٧٦).

وأوضح سيبويه الحمل على المعنى في قول الشاعر الآخر أيضاً بأن هناك تقديراً هو (بها رواكد) فكان الحمل على ذلك المضمون، ثم عَدَّ الْجَرَ أَقْوَى بَارْتِكَازٍ مَعْنَوِي لَا يَسْتَبْعِدُ النَقْدَ وَالتَّقْوِيمَ لِلتَّرَاكِيْبِ كَمَا لَمْ يُغَيَّبْ حَكْمَ الْأَقْوَى عَنْ حَالَةِ النِّصْبِ شَرْطَ وَجُودِ فَاصِلٍ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ إِطَالَةُ الْكَلَامِ وَعَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى نَقْوَدِهِ النُّحْوِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى رِعَايَةِ الْمَعْنَى وَعِنَايَةِ بِالْمُضْمُونِ.

ومن النصوص الناقدة قوله: ((وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ^(٧٧):
إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكَبُوا الْخَيْلَ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ
فقال: الكلامُ ها هنا على قولك يكون كذا أو يكونُ كذا، لَمَّا كَانَ مَوْضِعُهَا لَوْ قَالَ فِيهِ أَتْرَكَبُونَ لَمْ يَنْقُضِ الْمَعْنَى، صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا. وَأَمَّا يُونُسُ فَقَالَ: أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ أَنْتُمْ نَازِلُونَ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ فُسِّرَ الرَّفْعُ فِي الْآيَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ رَسُولًا^(٧٨)،... وَقَوْلُ يُونُسَ أَسْهَلُ وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ زَهْرٍ^(٧٩):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وَالْإِشْرَاكُ عَلَى هَذَا التَّوْهْمِ بَعِيدٌ كَبُعْدِ "وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا" ((^(٨٠))

يمثل هذا النص عطف مرفوع على مجزوم حيث عطف الشاعر المرفوع على المجزوم حملًا على المعنى على رأي الخليل؛ لأنه لو قال فيه: أتركبون" لم ينتقض المعنى

كما أن معنى إن تركبوا، وأتركبون متقاربٌ ((لأن الفعل المستفهم عنه جائز فيه أن يضمّن معنى الشرط))^(٨١)

وأما يونس في رفعه على الابتداء أو القطع كأنه قال: وأنتم نازلون: ((وهذا أسهل في اللفظ، والأول أصح في المعنى والنظم، والتحليل بمن يأخذ بتصحیح المعاني ولا يُبالي اختلال الألفاظ))^(٨٢)

فسيبويه بعد نقله وجهين نحويين عن شيخه (الخليل، ويونس) نراه يرجح أحدهما على الآخر ويُفاضل بين الرأيين فيختار أسهلها وأقربها الى الدلالة والتركيب الصائبين، وميوله ناتج عن تحليل دقيق وفهم ووعي لفحوى التوجيهين حيث إن الخليل حمّله على المعنى بالعطف على التوهم وشبّهه بقول زهير وبالتوهم الحاصل في قوله: "لست مُدرِكُ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً" بجر (سابق) لا نصبه على حين أن يونس لم يذهب به مذهب الحمل على المعنى أو العطف على التوهم إنما جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنتم) كما هو الحال في قوله تعالى: ((وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسولاً فيؤجى بإذنه ما يشاء إنه عليّ حكيم))^(٨٣)

في قراءة من قرأ (يُرسل) بالرفع حيث قدّر له مبتدأ (هو) فلم يستحسن سيبويه في بيت الأعشى وبيت زهير الإشراك على التوهم (العطف على المعنى) فهو يقول بأنه بعيد وقول يونس سهل بل أسهل وهو نقد قد انبنى على ما سُمع عن العرب حيث سبق أن تبيّن أن الحمل على المعنى مقتصر على السماع لا القياس وما ذهب إليه سيبويه وشيخه (يونس) حسب ما يرى الباحث هو عدم الذهاب إلى التأويل بالحمل على المعنى إن أمكن اللجوء إلى تقدير محذوف مما سُمع عنهم مغايراً لظاهر اللفظ وهو الأولى والأسهل .

الهوامش

- (١) الموافقات : ٥ / ٥٤ .
 - (٢) ينظر : علم الدلالة لأحمد مختار عمر / ٥ .
 - (٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٩ .
 - (٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٥ - ٢٦ .
 - (٥) الخصائص : ١ / ٢١٧ .
 - (٦) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / ٧٣ .
 - (٧) ينظر : ملاحظات حول رسالة سيوييه في الكتاب / ١٨١ - ١٨٧ .
 - (٨) الإنصاف في مسائل الخلاف / ٦٥ .
 - (٩) بناء الجملة العربية / ٢٥٢ .
 - (١٠) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ٣٣٧ - ٣٤٠ .
 - (١١) بناء الجملة العربية / ٢٥٣ .
 - (١٢) الشورى / ٥١ .
 - (١٣) الكتاب : ٣ / ٤٩ .
- * يرادف التقدير التأويل إذ إن التقدير يُستعمل غالباً في الحذف ؛ فهو حذف الشيء لفظاً وإبقاؤه معنًى، فهو يمثل إعادة العنصر المحذوف ليستقيم التركيب . ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ٣٤٥ /
- (١٤) ينظر : الحمل على المعنى في العربية / ٢٩ - ٣٠ .
 - (١٥) ضوابط الفكر النحوي : ٢ / ٢٨٣ .
 - (١٦) المحتسب : ١ / ٥٢ ، فالحمل على المعنى وسيلة للحفاظ على القواعد والأصول التي وضعها النحويون .
 - (١٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف / ٦٢٣ .
 - (١٨) الخصائص : ٢ / ٤١١ .
 - (١٩) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٩ .
 - (٢٠) الكتاب : ٣ / ٢٤١ .
 - (٢١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ١٥٦ .
 - (٢٢) الخصائص : ٣ / ٢٤٤ .
 - (٢٣) ينظر : الهداية في النحو / ١٨١ - ١٨٢ .

- (٢٤) الكتاب: ١ / ٥١ .
- (٢٥) ينظر: المخصص: ١٧ / ٧٥ .
- (٢٦) الكتاب: ١ / ٥٣ - ٥٤ .
- (٢٧) من سورة يونس / ٤٢ .
- (٢٨) من سورة الأحزاب / ٣١ .
- (٢٩) ديوانه / ٦٢٨ .
- (٣٠) الكتاب: ٢ / ٤١٥ - ٤١٦ .
- (٣١) المصدر نفسه: ١ / ٣٣١ .
- (٣٢) ينظر: خزانة الأدب: ٧ / ٥٥٩ .
- (٣٣) الكتاب: ١ / ٢٠٩ .
- (٣٤) ينظر: لسان العرب: ٥ / ٢٣٧ .
- (٣٥) المصدر نفسه: ٢ / ١٠٣ .
- (٣٦) المقتضب: ٤ / ٣٢٤ .
- (٣٧) الكتاب: ٣ / ٦٢٣ - ٦٢٤ .
- (٣٨) ينظر: شرح السيرافي: ٤ / ٣٦٦ - ٣٦٨ ، وورد في لسان العرب: قالوا: لقاحان أسودان، جعلوها بمنزلة قولهم: إبلان، ألا ترى أنهم يقولون: لقاحة واحدة كما يقولون: قطعة واحدة . ينظر: لسان العرب: ٢ / ٥٧٩ - ٥٨١ مادة (لقح).
- (٣٩) من سورة النحل / ٦٦ .
- (٤٠) الكتاب: ٣ / ٢٣٠ .
- (٤١) معاني القرآن للفراء: ١ / ١٢٩ .
- (٤٢) الخصائص: ٢ / ٤٨٢ .
- (٤٣) من سورة التحريم / ٤ .
- (٤٤) من سورة المائدة / ٣٨ .
- (٤٥) الكتاب: ٣ / ٦٢١ - ٦٢٢ .
- (٤٦) ينظر: شرح السيرافي: ٤ / ٤٦٤ .
- (٤٧) الكتاب: ٢ / ٤٨ .
- (٤٨) ديوان زهير / ١٤٠ ، وصدرة: بدالي أي لست مدرك ما مضى .
- (٤٩) الكتاب: ٢ / ١٥٥ .

- (٥٠) المصدر نفسه : ٤ / ١٦٠ .
- (٥١) مغني اللبيب : ٢ / ٨٨٩ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ١١٢ .
- (٥٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٩١ .
- (٥٣) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ١ / ٩٤-٩٦ ، ٢ / ٢٨٤ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٦١٥-٦٢٧ .
- (٥٤) ينظر : من معايير التصنيف النحوي / ١٦٣
- (٥٥) الكتاب : ٤ / ٣٥٦
- (٥٦) ينظر : ضوابط الفكر النحوي : ١ / ٩٣-٩٩
- (٥٧) من سورة الأعراف / ١٨٦ .
- (٥٨) ينظر : تفسير البحر المحيط : ٨ / ٢٧١ ، والحمل على المعنى في العربية / (٥٩) ، وتعليق الفرائد : ٤ / ٩٠-٩١ .
- (٥٩) من سورة (المنافقون) / ١٠ .
- (٦٠) الكتاب : ٣ / ١٠٠-١٠١
- (٦١) ينظر : شرح السيرافي : ٣ / ٣٠٨
- (٦٢) القلم / ٩ .
- (٦٣) الكتاب : ٣ / ٣٦ .
- (٦٤) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٩ / ٢٧٣ .
- (٦٥) من سورة الجن / ١٣
- (٦٦) الكشاف : ٦ / ١٨١ .
- (٦٧) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٩ / ٢٧٣ .
- (٦٨) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٢٣ .
- (٦٩) ديوانه / ١٠٢٨ .
- (٧٠) المخصص : ٦ / ١٧٣ .
- (٧١) الكتاب : ١ / ١٦٩-١٧٠ .
- (٧٢) ينظر : شرح السيرافي : ٢ / ٢٧-٢٨ .
- (٧٣) ديوانه / ١٢١ .
- (٧٤) خزنة الأدب : ٥ / ١٤٧
- (٧٥) الكتاب : ١ / ١٧٣-١٧٤

(٧٦) تحصيل عين الذهب / ١٤٣ .

(٧٧) ديوان الأعشى / ٦

(٧٨) من سورة الشورى / ٥١ .

(٧٩) ديوان زهير / ١٤٠ .

(٨٠) الكتاب : ٣ / ٥٠ - ٥١ .

(٨١) ضرائر الشعر / ٢٨٢ .

(٨٢) تحصيل عين الذهب / ٤٠٣ ، ويرى السيرافي رأياً آخر يُعَدُّه أسهل من الرأيين المذكورين وهو أن يُقَدَّرَ في موضع (إن تركبوا) (إذا تركبون) ؛ لأنَّ (إن) و (إذا) للشرط وهما متقاربان في المعنى وإن اختلف عملهما فإذا قَدَّرْنَا (إن تركبوا) في موضع (إذا تركبون) عطفنا (تنزلون) عليه في التقدير . ينظر : شرح السيرافي : ٣ / ٢٤٦ .

(٨٣) الشورى / ٥١ .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
الكتب:
- ✽ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
 - ✽ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : د. جودة مبروك محمد مبروك ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، الناشر : مكتبة الخانجي - القاهرة - الشركة الدولية للطباعة ، ط ١ .
 - ✽ البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
 - ✽ البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة .
 - ✽ بناء الجملة العربية : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
 - ✽ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
 - ✽ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي
 - ✽ الحجاج والاحتجاج بأقوال سيويه في كتب علوم القرآن - كتاب البرهان للزركشي أنموذجا - : أ.د. رجاء عجليل الحسناوي ، مكتبة العلامة ابن فهد الحلبي ، كربلاء - العراق ، ط ١ ، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م .
 - ✽ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكّرهم أبو بكر بن مجاهد : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، و بشير جويجاوي ، مراجعة : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، (د،ت) .
 - ✽ الحمل على المعنى في العربية : د. علي عبدالله العنبيكي ، ديوان الوقف السني ، بغداد - العراق ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م .
 - ✽ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
 - ✽ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د،ت) .
 - ✽ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، (د،ت) .
 - ✽ ديوان الأعشى : تحقيق : محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ م .

- ✳ ديوان الأعشى (ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس) : محمد حسين - رمل الاسكندرية ، الطبعة الأوروبية - رودلف جاير ، ١٩٥٠ م .
- ✳ ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ✳ ديوان الفرزدق : شرح وضبط : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ✳ ديوان كعب بن زهير : صنعة أبي سعيد السكري ، شرح ودراسة : د. مفيد قميحة ، نشر : دار الشواف للطباعة والنشر ، الرياض - السعودية ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة - السعودية ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ✳ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) ، عُنِيَتْ بنشره وتصحيحه : إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- ✳ شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ✳ ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ✳ ضوابط الفكر النحوي - دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم - : د. محمد عبدالفتاح الخطيب ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م .
- ✳ علم الدلالة : د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٩٨ م .
- ✳ الكتاب (كتاب سيبويه) : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ✳ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، نشر : مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ✳ اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ✳ لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، (د، ت) .
- ✳ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، دار الثقافة ، مطبعة النجاح (٢٩) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، وزارة الأوقاف ، القاهرة - مصر ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- * المخصّص : أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر - ١ ، ط ١٣١٦ هـ .
- * معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- * معاني القرآن وإعرابه : الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شليبي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- * معترك الأقران في إعجاز القرآن : أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطي الشافعي (ت ٩١١ هـ) ، ضبط وتصحيح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- * معجم التعريفات : علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق : محمد صدّيق المشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة .
- * مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ط ١ ، ١٣٧٨ هـ .
- * مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- * المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبدالحال عزيمة ، وزارة الأوقاف - القاهرة - مصر ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- * مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش ، دار يعرب ، ط ١ ، دمشق ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- * من معايير التصنيف النحوي في القرن الثاني الهجري : د. رمزي منير بعلبكي ، ضمن كتاب : في محراب المعرفة - بحوث مُهداة إلى الأستاذ إحسان عباس - ، دارصادر- بيروت - ١٩٩٧ م .
- * الموافقات : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، نشر : دار ابن عقّان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- * نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : د. نهاد الموسى ، عتّان - الأردن ، دار البشير ، مكتبة وسام ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- * الهداية في النحو ، صحّحه ونقّحه وعلّق عليه : حسين شيرافكن ، نشر : المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، مطبعة توحيد ، ط ٨ ، ١٣٨٥ ش - ١٤٢٧ ق .
- البحوث:
- * ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب - مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية: د. المنصف عاشور، حوليات الجامعة التونسية - تونس، العدد (٢٠)، ١٩٨٩ م